UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

E
2637 دص

التوزيع: عـــام
E/ECWA/113
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠
الاصل: بالعربيـــة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة

١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠

بغداد، العراق

البند ٧ (ج) من جدول الاعمال

تقرير اللجنة الفرعية الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية في العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة

بناء على قرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السابعة (الجلسة الصباحية المنعقدة بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٠) الخاص بتشكيل لجنة فرعية تتولى اقتراح تعديل الوثائق الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية في العقد الانمائي الثالث للامم المتحدة والمعروضة على اجتماعات الدورة، فقد اجتمعت اللجنة الفرعية بحضور كل من:

١- السفير عبد العزيز عبد الله الصرعاوى	رئيس وفد دولة الكويت، رئيسا
٢- السيد علي موسى	عضو وفد دولة الكويت، عضوا
٣- الدكتور زياد محمد فريز	ممثل المملكة الاردنية الهاشمية، عضوا
٤- السيد محسن محمد البقشي	ممثل دولة البحرين، عضوا
٥- الدكتور صبرى زاير السعدى	ممثل الجمهورية العراقية، عضوا
٦- الدكتور احمد رجائي	ممثل الامانة التنفيذية للجنة، مقررا

ودرست الملاحظات المقدمة من قبل وفود الدول الاعضاء، وراجعت نصوص الوثائق المقدمة في الموضوع، وارتأت التوصية بما يلي:

أولا - اعتماد الاتجاهات العامة التالية، والتعبير عنها في متن الصيغة العامة المقترحة لاستراتيجية التنمية الدولية في عقد الثمانينات واجراء التعديلات المترتبة على ذلك، اينما كان ذلك ضروريا، وعلى النحو التالي:

١- تضاف فقرة مستقلة بعنوان " المنطقة والكيان الصهيوني والنشاطات المعادية" الى الفصل الثاني الفقرة " رابعا " لتتناول موقف الدول الاعضاء في اللجنة وتعزيز اقتناع دول العالم به وذلك على الشكل التالي :

" ان الاحتلال الاسرائيلي لأراضي دول عربية عديدة والاعتداء المستمر على حقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية وتجاهلها والعدوان المتواصل على جنوب لبنان والتهديد الاسرائيلي العسكري المستمر باسناد من القوى المعادية لدول المنطقة وسلامة شعوبها وتهديد سيادتها على ثرواتها واقتصادها ، يشكل خطرا على استقلالها الاقتصادي وعقبة تعترض حاجة المنطقة الى تسريع معدلات التنمية فيها . كما ان نوايا واهداف الكيان الصهيوني وارتباطاته الراهنة مع نظام السادات في مصر يزيد من اعباء التنمية للدول الاعضاء وبالتالي يساهم بصورة مباشرة في اعاقة تحقيق اهداف ستراتيجية التنمية الدولية في عقد الثمانيات ،ويهدد استقرار دول المنطقة والسلام العالمي".

٢- تضاف فقرة مستقلة بعنوان " عدالة توزيع الدخول " الى الفصل الثاني الفقرة خامسا لتتناول أهمية العدالة في توزيع الدخول بما يعبر عما يلي :

" ان التفاوت في توزيع الدخول سواء في داخل اقطار البلدان النامية أو فيما بينها من شأنه ان يعرقل جهود التنمية الوطنية والاقليمية والدولية في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذه الاقطار الأمر الذي يستدعي العمل على اعادة توزيع الدخول لتأمين الزيادة المستهدفة في العمل المنتج والفعال لمواطني هذه البلدان ويقلل من احتمالات الانزلاق الى حالات الصراع الاجتماعي والسياسي فيها .وفي هذا الاتجاه ينبغي العناية بمساعدة الدول الاقل نموا وبتوجيه حصة اكبر من القروض والمساعدة القطرية والاقليمية والدولية للانفاق على المشاريع التي تعتمد معيار تقليل التفاوت في توزيع الدخول الى جانب تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة".

٣- تضاف فقرة مستقلة الى الفصل الثاني بعد سادسا بعنوان " دور التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " لتتناول أهمية التخطيط في تحقيق اهداف ستراتيجية التنمية الدولية وبما يعبر عما يلي :

" وفي سبيل تحقيق اهداف ستراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات لابد من زيادة العناية بدور التخطيط كأسلوب علمي في تحقيق ستراتيجيات واهداف التنمية القومية للبلدان النامية عامة وفي دول المنطقة بصورة خاصة ، لما لذلك من آثار مباشرة في ترشيد القرارات التخطيطية على المستويات المختلفة ولجوانب وفروع التطور المتعددة وفي تأمين الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتقدير النتائج المتوقعة لجهود التنمية الوطنية والدولية . وفي هذا الاتجاه لابد من توسيع وتطوير الخبرة التخطيطية لاغراض التنمية القومية فيما بين البلدان النامية والتعبير عن ذلك في اتفاقات التعاون الفني فيما بينها وتطوير جهود التنسيق في

مجالات التخطيط بما يزيد من تكامل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول النامية ودول المنطقة على وجه الخصوص".

٤ - تضاف فقرة مستقلة الى الفصل الثاني الهند خامسا بعنوان " دور القطاع العام " لتتناول أهمية دور القطاع العام في التنمية وما يعبر عما يلي :

" دعم وتطوير نشاط القطاع العام في الفعاليات الاقتصادية ليحتل دورا قائدا في توجيهها وبالتالي للمساهمة الاكبر في تحقيق ستراتيجية واهداف التنمية القومية . ان توفر الشروط الموضوعية لمثل هذا الاتجاه لا يقلل من أهمية ودور القطاع الخاص في التنمية القومية " .

٥ - تغيير عنوان البند ١٢ من الفصل الثاني بحيث تصبح كما يلي " دور التحولات الاجتماعية في التنمية " وتضاف في مقدمة ما ورد في الفقرات الثانوية (١٢٠ - ١٢٧) بما يعبر عما يلي :

" تلعب عوامل التطور الاجتماعي دورا بالغ الاهمية في تحقيق اهداف النمو الاقتصادي لستراتيجية التنمية الدولية. فالعمل على زيادة الاستخدام في الايدي العاملة وزيادة مساهمات الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة من ذوي الدخل المحدود والنقابات والمنظمات المهنية والشعبية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وزيادة حصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وخاصة في الريف من الخدمات الاجتماعية العامة وزيادة نصيب هذه الفئات من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، كفيل مع توافر شروط التنمية الاخرى ، بتحقيق اهداف التنمية القومية القطرية والاقليمية واهداف ستراتيجية التنمية الدولية " .

٦ - تضاف فقرة مستقلة بعنوان " دور التجارة الخارجية " الى الفقرة خامسا من الفصل الثاني بما يعبر عما يلي :

" ومع اهمية تزايد حجم التبادل التجاري وتطويره وخاصة فيما بين الدول النامية ، لابد من تحسين الميزان التجاري لصالح هذه البلدان ووضع السياسات التجارية المناسبة لتوفير المناخ الملائم لانشاء وتطوير الصناعات الوطنية كاستخدام الحماية الجمركية والعمل على توحيد التعرفات الجمركية خاصة في دول المنداقة والسعي لتعزيز تضامن البلدان النامية ودول المنطقة للحد من الاستيرادات السلعية المنافسة دونما تكافؤ والمصدرة من قبل الدول الصناعية . وفي هذا الاتجاه لابد أيضا من رفض السياسات التمييزية التي تتبعها الدول الصناعية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء مشاريع التنمية في البلدان النامية ومنها بلدان المنداقة . . . "

٧ - تضاف فقرة مستقلة بعنوان " دور قطاع النفط في التنمية " الى الفقرة خامسا من الفصل الثاني وبما يعبر عما يلي :

" ان من ابرز ما تستهدفه ستراتيجية التنمية الدولية هو بناء الاقتصادات الوطنية وتأمين الاستقلال الاقتصادي لها بما يعنيه من حق السيادة على ثرواتها . لذلك فان من الضروري على دول المنطقة تقليل الاعتماد على موارد النفط المالية في تمويل الانفاق الاستثماري والجاري وذلك عن طريق رفع معدلات النمو في القطاعات والفعاليات الاقتصادية ، من غير استخراج النفط بما يؤمن زيادة نسبة مساهمة هذه القطاعات والانشطة في معدل النمو الاقتصادي لها . ان زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية يساعد في بناء اقتصادات اكثر توازنا وأقل تعرضا للاخطار التي تنبعث من واقع الاقتصادات الصناعية ومشاكل تطورها " .

٨ - يراعى عند اعادة صياغة الوثيقة مايلي :

(أ) ابراز انتماء المنطقة الى الامة العربية وتضافر الجهود معها ، وذلك في كل مكان مناسب وممكن في الوثيقة .

(ب) اعطاء البعد الانساني لمنطلقات السياسات و ستراتيجيات التنمية لدول المنطقة ، ودور المنطقة في بناء الحضارة الانسانية ، في كل مكان مناسب وممكن في الوثيقة .

(ج) استبدال تعبير الدول المتقدمة ، بتعبير الدول الصناعية ، حيثما وردت في الوثيقة .

ثانيا - قيام الامانة التنفيذية باتخاذ الاجراءات المناسبة لتعديل الصيغة المقترحة لستراتيجية التنمية الدولية في عقدها الثالث ، بما في ذلك الحاجة الى زيادة التفاصيل أو اجراء التعديلات الفنية المحتملة في المؤشرات الاحصائية أو الرقمية الواردة في متن الوثيقة وكذلك تبويبها وترقيم فقراتها وتأمين دمج جميع المبادىء والاتجاهات الواردة في الوثيقة E/ECWA/97/Add.1 بما تشتمل عليه من وثائق

E/ECWA/DPD/WG.14/3, E/ECWA/DPD/WG.14/1/Rev.1 and E/ECWA/DPD/WG.14/3/Add.2

المطروحة على اجتماعات هذه الدورة وتقرير هذه اللجنة والملاحظات التي تتقدم بها ممثلو الدول الاعضاء والخروج بوثيقة فنية موحدة . واضافة ملحق احصائي مقارن للمؤشرات المتاحة عن تطور اقتصادات الدول الاعضاء أو أية بيانات فنية تساعد على ايضاح المؤشرات والاهداف العامة الواردة في الفصلين الاول والثاني .

ثالثا - اطلاع الدول الاعضاء على الوثيقة بعد اجراء التعديلات المشار اليها اعلاه تمهيدا لعرضها على اللجنة التحضيرية الخاصة باعداد ستراتيجية التنمية الدولية في عقد الثمانينات والتابعة للامم المتحدة لتعبر عن وجهة نظر دول المنطقة في هذا الموضوع .

رابعا - التوصية بتقديم الشكر للامانة التنفيذية على مابذلته من جهد قيّم في اعداد الوثائق محل الدراسة والترحيب بالمساهمات الجادة للدول الاعضاء في اثناء مناقشات هذا الموضوع في جلسات هذه الدورة .